

مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلية للحد من الغش والاحتيال

(بحث تطبيقي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي)

أ.د. طلال محمد علي الجبوري

أ.م.د. اسعد محمد علي وهاب العواد

جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

الباحث

رغد منير فرحان الزبيدي

جامعة كربلاء /كلية الادارة والاقتصاد

ملخص:

تعد وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المؤسسات كافة، كونها اداة مهمة للإدارة في تنظيم سير العمل وضمان حسن اداء العمليات، لما لها من دور في تقييم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وكذلك المساهمة في تقييم وتحسين ادارة المخاطر، إذ ان التدقيق الداخلي يمثل خط الدفاع الرئيسي للحد من الغش والاحتيال ونظرا لما تتمتع به هذه المهنة من اهمية فقد قام معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA)، بوضع معايير التدقيق الداخلي الدولية لتكون دليلا استرشاديا واطارا مرجعيا لاداء عمل المدقق الداخلي، ولكي تكون وظيفة التدقيق الداخلي فاعلة وتحقق الهدف المنشود من وجودها لا بد ان تستند الى هذه المعايير في عملها، لذلك يهدف البحث الى قياس مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين في مؤسسات القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية، وكذلك قياس الاجراءات الفعلية للحد من الغش والاحتيال وفق هذه المعايير. ولتحقيق اهداف البحث تم تصميم استبانة وزعت على اجهزة التدقيق الداخلي في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي وعددها (١٩) مؤسسة، وكانت عدد الاستبانات الموزعة (٢٠٠) استبانة والمستردة منها (١٧٤) استبانة اي بنسبة (٨٧ %) واستخدمت الباحثون البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات. وقد توصل البحث الى:

١- ضعف اتفاق المدققين الداخليين العاملين في المؤسسات عينة البحث على الفقرة ١٨ قياسا بالفقرات الاخرى، والتي

تتعلق بقيام مديري التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

٢- التناسق النسبي لإجابات عينة البحث تجاه قيام مدير التدقيق الداخلي بابلاغ الادارة العليا ومجلس الادارة عن الاحتمالات المهمة للتعرض لمخاطر الاحتيال اذ حصلت على اعلى المتوسطات الحسابية الموزونة اذ بلغ وسطها الحسابي (٤) ونسبة اتفاق (٣٠.٣%).

Abstract

Internal auditing is considered one of the most significant jobs in all facilities since it is a vital instrument in the administration of work and the insurance of operation performance due to the crucial role it has in assessing and promoting the internal auditing system. It also contributes to the evaluation and improvement of risk management because internal auditing represents the major defense line to restrain cheating and fraud. Since this job is so momentous, it made the Institute of Internal Auditors (IIA) put forward international standards for internal auditing to serve as a guide and a reference to perform the work of the internal auditor. In order for this job to be efficient and achieve its goals, it has to rely on such standards. Hence, this research aims at measuring the extent of the Iraqi internal auditors' commitment to international auditing standards in the public sector facilities and also to measuring the actual procedures to restrain cheating and fraud accordingly.

In order to attain the objectives of this research, a questionnaire has been formulated. This questionnaire has been distributed on internal auditors in a sample Iraqi public sector facilities which were (19) in number in addition to the internal auditors in the Iraqi Board of Auditors. (200) copies of the questionnaire have been distributed where (174) were returned which form a 87% of the total number. The researcher used (SPSS) to analyze the data available.

المقدمة:

كما هو معروف ان العراق قد مر بظروف عصيبة منذ الحصار الجائر على العراق لاكثر من أحد عشر عاما ومن ثم سقوط النظام وما عقبه من فساد كثير من مؤسسات الدولة وموظفيها بممارساتهم غير القانونية والمتمثلة بالغش والاحتيال لغرض سرقة المال ، ان لضعف التدقيق الداخلي وقلة خبرة موظفيه وعدم قدرتهم على القيام بواجباتهم المهنية اسهم بشكل او بأخر في زيادة الغش والاحتيال في العقود الاخيرة لهذه لاسباب يرى الباحثون من الاهمية بمكان الخوض في هذا الموضوع لمعرفة الأسباب الحقيقية وايجاد الحلول العلمية والعملية لغرض الحد منها عن طريق قياس مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة من معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA) نظرا لاهميتها في اداء عمل المدقق الداخلي كونها تمثل الدليل الاسترشادي والانماط التي يجب ان يحتذي بها المدقق في ادائه لمهمته لتحقيق رقابة فاعلة للاداء بشكل عام والحد من الغش والاحتيال .

الفصل الأول**منهجية البحث****اولا- اهمية البحث:**

- ١- تتبع اهمية البحث من اهمية الدور الذي يقوم به المدقق الداخلي لانه احد أهم الوظائف الداخلية في المؤسسات والذي يؤدي الى زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية يعده عنصرا مهما من عناصرها ولمعرفة مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية وخاصة بما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال .
- ٢- تاتي اهمية البحث من الناحية العملية عن طريق امكانية تطبيقه في الواقع العملي للمؤسسات العامة العراقية وبما يساعد على اعطاء نتائج يمكن ان تخدم الادارة بشكل عام ووحدات التدقيق الداخلي بشكل خاص، ويمكن تجسيد هذه الاهمية بالاتي :-

أ. تسليط الضوء على مفهوم واهداف واهمية معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) ودورها في زيادة

كفاءة اداء المدقق الداخلي.

ب. يعد موضوع البحث من الاسهامات النظرية في مجال تقييم عمل المدقق الداخلي ومدى الالتزام بمعايير

التدقيق الداخلي الدولية (IIA) للحد من قضايا الغش والاحتيال بكافة اشكاله وانواعه لما لهذه

المعايير من اهمية كبيرة في تعزيز دور المدقق الداخلي.

- ج. التدقيق الداخلي جهاز تقويمي مستقل يعتبر احد وسائل الرقابة الداخلية الفعالة وتتسع مهامه لتشمل جميع أنشطة المؤسسة وخاصة الجوانب المالية والادارية .
- د. يلعب التدقيق الداخلي دورا محوريا في ضمان نجاح واستدامة اي مؤسسة، فهو الجهة الوحيدة المستقلة التي تستطيع تقديم تأكيد معقول لمجلس الادارة ان المؤسسة تسير بالاتجاه الصحيح لتحقيق الاهداف والاستراتيجيات التي حددها ووضعها مجلس الادارة.

ثانيا: هدف البحث:

يهدف البحث الى لفت انتباه المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي لغرض تطوير ممارساتهم المهنية عن طريق الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) لما توفره من ارشادات وتوجيهات لنشاط المدقق الداخلي للحد من الممارسات الخاطئة وغير القانونية المتمثلة بالغش والاحتيال من خلال تحقيق الاهداف الاتية:-

- أ. مدى تطبيق اجهزة التدقيق الداخلي العراقية لمعايير التدقيق الداخلي الدولية عن طريق المقابلات الشخصية.
- ب. قياس مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) للمساعدة في تطوير ادائهم وذلك عن طريق استمارة استبيان تستطلع اراء عينة من المدققين الداخليين.
- ج. ان المعايير تؤدي الى رفع مستوى المهنية وتسمح بترقية نوعية، تنافسية، وتميز مهنة التدقيق الداخلي.
- د. تحديد درجة توافق ممارسات التدقيق الداخلي مع معايير التدقيق الداخلي الدولية (I I A) وتقديم توصيات ملائمة لتحسين مستوى فعالية عمل المدقق الداخلي للحد من الغش والاحتيال .
- هـ. التعرف على العلاقة بين عمل المدقق الداخلي وتأثيره في كفاءة عمل الموظفين في الاقسام المالية والمحاسبية جميعها.
- و. قياس التأثير الفاعل للتدقيق الداخلي في سير عمل المؤسسة.

ثالثا- مشكلة البحث:

- أ. ان مشكلة البحث مستمدة من واقع المؤسسات العراقية لمعرفة طبيعة وكيفية عمل المدققين الداخليين وما درجة التزامهم بمعايير التدقيق الداخلي الدولية؟
- ب. دور المدقق الداخلي في القطاع العام العراقي فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال.

رابعا: فرضية البحث:

تمثل المعايير الدولية من اجل الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الاطار المنظم لعمل وممارسات نشاط التدقيق الداخلي ، يمكن صياغة فرضية البحث على النحو الاتي:

١- فرضيات الارتباطفرضية العدم (H_0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة).

الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

٢- فرضيات التأثير البسيطفرضية العدم (H_0)

(لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة).

خامسا: مجتمع الدراسة وعينة البحث:

تشمل حدود البحث ملاك اقسام التدقيق الداخلي من المديرين والمدققين الداخليين في عينة من مؤسسات القطاع العام العراقي .

سادسا: مصادر جمع البيانات والمعلومات:

تم الاعتماد في عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة لانجاز البحث في الجانبين النظري والعملي على المصادر الاتية:

١- الجانب النظري.

أ- الادبيات المحلية والعربية والاجنبية من الكتب العلمية والبحوث والدوريات والرسائل والأطاريح الجامعية ذات العلاقة بموضوع البحث المتوفرة في المكتبات.

ب- الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت).

٢- الجانب العملي

أ- المقابلات والحوارات الشخصية مع ملاك اقسام التدقيق الداخلي من المديرين والمدققين الداخليين في مؤسسات القطاع العام العراقي عينة البحث.

ب- استمارة الاستبانة وتحليل بياناتها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS).

سابعاً: مصطلحات البحث:

المدققين الداخليين، معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)، الغش والاحتيال، ادارة المخاطر، اضافة القيمة، الرقابة الداخلية.

ثامناً: متغيرات البحث:

ان المتغير المستقل للبحث هو معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)، والمتغير التابع هو الحد من الغش والاحتيال .

الفصل الثاني

الاطار العام للتدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقضايا الغش والاحتيال

وسوف يتضمن هذا الفصل مفهوم وتعريف واهمية التدقيق الداخلي ومعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA) من حيث المفهوم والتعريف والاهداف .

اولاً: مفهوم وتعريف التدقيق الداخلي

منذ بداية الاربعينات من هذا القرن زاد الاهتمام بالتدقيق الداخلي والاعتراف به كمهنة، اذ تم انشاء معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية في عام 1941. عرف التدقيق الداخلي بانه نشاط تقييمي مستقل داخل المؤسسة يهدف الى فحص وتقييم والتحقق من العمليات المالية والمحاسبية والتشغيلية، ويقوم به جهاز داخلي مستقل عن ادارات المؤسسة لتقديم ضمان واطمئنان للإدارة عن مدى كفاية الاجراءات وتنفيذ السياسات الموضوعية وقياس وتقييم فاعلية اجراءات ووسائل الرقابة الداخلية ومدى كفاية تصميمها لتحقيق اهدافها (مسعد و الخطيب، 2009:218).

وعرفته جمعية المحاسبة الامريكية American Accounting association انه عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الادلة والقرائن المتعلقة بنتائج الانشطة والاحداث الاقتصادية بشكل موضوعي وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الاطراف المعنية بنتائج التدقيق (سرايا، 2007:29).

يعد التدقيق الداخلي اداة من ادوات الرقابة الداخلية، فهو يساعد الادارة على مراجعة ومتابعة جميع عمليات واقسام وانشطة المشروع، ومن مخرجاته تقرير او تقارير تقدم الى مجلس الادارة ويقوم به موظف مستقل في المشروع (الصحن واخرون،2008:164).

ووفقا للمعايير المهنية الخاصة بالتدقيق الداخلي الحديث الصادرة عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الامريكية (IIA) ، فان التدقيق الداخلي هو وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم انشطتها كخدمة لهذه الشركة (سرايا واخرون،2013:121).

ان التدقيق الداخلي هو (صمام الامان) للإدارة العليا للتأكد من ان السياسات والاجراءات الموضوعية من لدن الادارة قد تم تطبيقها بصورة صحيحة، وان المدقق يجب ان يكون مرتبطا بأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي ما يتيح استقلالية المدقق الداخلي عن الادارة التنفيذية للقيام بواجباته بحرية أكثر وبدون خوف (التميمي،2006:83).

التدقيق الداخلي هو تأكيد موضوعي مستقل ونشاط استشاري، صمم لإضافة قيمة وتحسين عمليات المنظمة، وانه يساعدها لتحقيق اهدافها من خلال مدخل نظامي معقول لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر، الرقابة وتحسين فعالية عمليات التحكم. (Arenset.al. ,2008 836)(Messieret.al. , 2008: 958) ([Http//www.Intosai.org.](http://www.Intosai.org))

ويوجد تعريف اخر للتدقيق الداخلي، على انه تدقيق للعمليات والدفاتر والسجلات داخل المنشآت بواسطة بعض موظفيها بصورة مستمرة، وهي مجموعة من اوجه النشاط المستقلة داخل التنظيم الاداري للمنشآت لتحقيق حاجات الادارة (محمود واخرون،2011:20)، (الوقاد و وديان،2010:22).

ونرى ان التدقيق الداخلي هو احد وسائل الرقابة الداخلية، اذ يقوم به ملاك متخصص مستقل من داخل المؤسسة يتكون من موظف او مجموعة موظفين حسب حجم العمل المنوط بهم وبشكل مستمر، وذلك لتقويم الاجراءات والانشطة والعمليات داخل المؤسسة سواء المالية او الادارية، بهدف سير العمل بصورة صحيحة ومساعدة الادارة في تحقيق الخطط والسياسات المرسومة.

ثانيا: اهمية التدقيق الداخلي

تتبع اهمية التدقيق الداخلي من كونه نشاط يتم داخل الوحدة الاقتصادية يقوم به افراد يعينون من لدى الادارة لتحقيق اغراض معينة ،فضلا عن كونه اداة رقابية تساعد العاملين في اداء وظائفهم بطريقة فعالة لزيادي،(2015:41) ويشير سليمان الى ان اهمية التدقيق الداخلي تكمن في كونه رقابة فعالة تساعد ادارة المؤسسة على رفع جودة الاعمال وتقييم الاداء والمحافظة على ممتلكات واصول المنشأة ، وقد ظهر وتطور وزادت اهميته نتيجة لتضامن مجموعة من العوامل وهي كما يلي:(سليمان،2014:311)

- ١- كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها .
- ٢- اضطرار الادارة الى تفويض السلطات والمسؤوليات الى بعض الادارات الفرعية بالمنشأة .
- ٣- حاجة ادارة المنشأة الى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات .
- ٤- حاجة ادارة المنشأة الى حماية وصيانة اموال المنشأة من الغش والسرقة .
- ٥ - حاجة الجهات الحكومية وغيرها الى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي ، والرقابة الحكومية
- ٦ - تطور اجراءات التدقيق الخارجي من تفصيلية كاملة الى اختبارية تعتمد على اسلوب العينة الاحصائية.

ثالثا: مفهوم وتعريف معايير التدقيق الداخلي الدولية.

بداية يجب التفريق بين معايير التدقيق واجراءات التدقيق، حيث ورد في قاموس اكسفورد ان المعيار هو النمط او المقياس الذي يمكن بواسطته فحص النوعيات المطلوبة في اي شيء و المستوى المطلوب لبعض هذه النوعيات، فالمعايير مرتبطة بطبيعة التطبيق واهدافه، حيث انها تهدف الى تحقيق مستوى الجودة المطلوبة من المدقق اثناء ادائه للمهام المطلوبة منه، اما الاجراءات فهي الخطوات التي يقوم بها المدقق خلال عملية التدقيق، بالرغم من الاختلاف بالمعنى الا انهما مرتبطان فمن اجل القيام بالاجراءات اللازمة لعمل المدقق لا بد ان تكون هذه الاجراءات ملائمة للمعايير الموضوعه لكي تتم عملية التدقيق بكفاءة وفاعلية (المطارنة،2006:37).

تشكل معايير التدقيق الداخلي المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم عمليات وخدمات قسم التدقيق الداخلي، والغرض منها هو بيان كيفية الاداء المهني للتدقيق الداخلي كما يجب ان يكون وفق ما اقره غالبية ممارسي المهنة وروادها ممثلين في معهد المدققين الداخليين الامريكى (IIA)، اذ يعد هذه المعايير الاكثر شيوعا وتطبيقا في العالم كونها تمثل ادلة ارشادية متكاملة تساعد في ضمان اداء أنشطة التدقيق الداخلي بشكل فعال (علي،2015:20).

واسنادا الى معهد المدققين الداخليين فان المعايير هي اعمامات مهنية صادرة عن مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي تحدد مطلبا تنفيذيا كمجموعة واسعة من أنشطة التدقيق الداخلي وتقييم اداء اعماله على اساسها (www.theia.org).

كما اوضح المعهد ان هناك مجموعة من التطورات قد تم اخذها في الاعتبار عند اعداد المعايير وهي: (القباني والسواح، 2006: 36-37) (الزيادي، 2015: 44)،

- 1- ان مجالس الادارات اصبحت مسؤولة عن مدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية بمنشاتهم وعن كفاءة الاداء بها.
- 2- ان الادارة بدأت تهتم وتعتمد على التدقيق الداخلي كوسيلة لتوفير المعلومات والتحليل والتقييم الموضوعي عن نظم الرقابة الداخلية.
- 3- ان المدققين الخارجيين يهتمون باستخدام التدقيق الداخلي كاداة مكملة لعملهم عندما يتبين لهم حياد المدقق الداخلي وكفاءة ادائه لعمله.

رابعا: اهداف معايير التدقيق الداخلي: Objectives of the Internal Audit Standers

ان الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعد امرا اساسيا، يفى عن طريق المدققون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية تجاه المؤسسة، واذا كان هناك قوانين او لوائح تنظيمية تمنع التزام المدققين الداخليين ببعض الاجزاء من المعايير، فان عليهم الالتزام ببعض الاجزاء الاخرى من المعايير جميعها وتقديم الافصاحات المناسبة عن ذلك (جمعة، 2009: 34).

ان معايير التدقيق الداخلي تهدف الى الارتقاء بمستوى التدقيق الداخلي وهناك اربعة اهداف رئيسة لمعايير التدقيق الداخلي الدولية كما صدرت من معهد المدققين الداخليين (IIA) (Phillips, 2009: 3).

- 1- تحديد المبادئ الاساسية لممارسة التدقيق الداخلي.
- 2- توفير اطار مرجعي لأداء وتطوير أنشطة التدقيق الداخلي.
- 3- ارساء الاسس لتقييم اداء التدقيق الداخلي.
- 4- تعزيز تحسين عمليات ومسارات المنشأة.

من ناحية اخرى ان معايير التدقيق الداخلي تكتسب اهمية عن طريق الاتي: (الزيادي، 2015: 49) (النونو، 2009: 52)

- 1- تعد معايير التدقيق ضرورية بالنسبة للمدققين الداخليين كونها تضع المبادئ الاساسية والتي ينتظر منهم ان يلتزموا بها عند ممارستهم لمهامهم بحيث يحققون الهدف من وجودهم .
- 2- يسترشد بالمعايير عند اعداد المواد التدريبية للمهنيين الجدد .
- 3- ان وجود معايير مهنية يلتزم بها المدققين الداخليين سيمكن الادارة من الاعتماد على التقارير المقدمة لها.
- 4- ان المعايير ضرورية بالنسبة للمدقق الخارجي، لانها تطمئنه على متانة وكفاءة عمل المدقق الداخلي..

ان مراجعة وتطوير المعايير هي مسار مستمر . ويقوم المجلس الدولي لمعايير التدقيق الداخلي بمشاورات مستفيضة ومناقشات قبل اصدار المعايير ،ويشمل هذا طلب ملاحظات العموم في جميع انحاء العالم بخصوص المسودة

المعروضة ،حيث يتم نشر المسودات على موقع الانترنت للمعهد الدولي للتدقيق الداخلي كما يتم توزيعها على معاهد التدقيق في مستوى كل بلد.

الفصل الثالث

الحد من الغش والأحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)

اولا: مفهوم وتعريف الاحتيال

ورد تعريف ومعنى الاحتيال في معجم المعاني الجامع معجم عربي عربي الاحتيال: تزوير، غش، تدليس، خداع، والاحتيال وفق القانون، انه جنحة يجترمها من يبتز مال الغير بالخدعة، ووجهت له تهمة الاحتيال. (<http://www.almaany.com>) وفي قاموس اخر عرف الاحتيال، انه خداع، تضليل، غش، اخفاء بوعي، حذف ، منع (كتمان) الحقيقة للحصول على مزايا غير شرعية وغير عادلة او لاقناع الاخر للمشاركة ببعض الاشياء او التنازل عن حق قانوني ([http:// dictionary.com](http://dictionary.com) www.business).

من الممكن ان تنشأ الاخطاء في البيانات المالية من الاحتيال او الخطأ، والعامل الذي يميز بين الاحتيال والخطأ هو ما اذا كان الاجراء الناجم عن الخطأ في البيانات المالية مقصود او غير مقصود، اذ يشير المعيار الدولي رقم (٢٤٠) الى ان مصطلح الخطأ هو التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية، بما في ذلك حذف مبلغ او ايضاح (اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكد وقواعد اخلاقيات المهنة، 2008: 271) بينما يشير مصطلح الاحتيال الى فعل متعمد من لدن فرد واحد او اكثر في الادارة، اما المكلفين بالرقابة او الموظفين او اطراف خارجية، وهذا الفعل يتضمن الخداع للحصول على ميزة غير عادلة او غير قانونية (دحوح والقاضي، 2009: 203).

وعرف الاحتيال انه فعل متعمد من لدن شخص واحد او اكثر من اعضاء الادارة، الموظفين او شخص ثالث، نتيجته التلاعب في القوائم المالية، ويمكن ايضا ان يكون اخفاء او حذف للحقيقة لغرض خداع او التلاعب بأموال شخص او منظمة ويتضمن ايضا اختلاس، سرقة للحصول على منافع غير قانونية (2006: 200) (Ican :2004,354): (Adenji).

وكشفت دراسة porter ان الهدف الرئيسي للتدقيق قبل مدة 1920 هو لكشف الاحتيال، وفي 1930 و نظرا لزيادة حجم الشركات والعمليات التي اصبح، من الصعوبة ان يقوم المدققون بفحصها كلها، خلال هذه المدة مهنة التدقيق

بدأت تعلق مسؤولية اكتشاف الاحتيال على الادارة، فضلا عن ان الادارة يجب ان يكون لها نظام رقابة داخلية لمنع الاحتيال. (Porter، 1997، 31)، واستنادا الى (Boynton، 2005، 52) انه منذ سقوط شركة Enron، تم اعادة تنظيم معايير التدقيق لإعادة التأكد على مسؤولية المدقق لاكتشاف الاحتيال.

وعرف الغش بانه الاخطاء التي تقع قصدا، اي عن عمد وسبق اصرار، بهدف اخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية او مغنم شخصي على حساب الوحدة الاقتصادية، وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات او السجلات او الدفاتر او القوائم المالية. ايضا عرف الغش بانه عملية حذف او تعديل او اجراء قيود بصورة عمدية بهدف اخفاء عجز او تلاعب او اخفاء حقائق بالاوضاع المالية. كما يعرف بانه ارتكاب خطأ متعمد عن طريق استغلال المنافذ او الثغرات في تصميم النظام او خلل في اجراءات التطبيق او نقص في التعليمات (علي، 2013:53)

ان الاحتيال والغش لهما المعنى نفسه اذ يشيران الى فعل متعمد من لدن الادارة او الموظفين او اطراف اخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على منفعة غير عادلة وغير قانونية.

ثانيا: مواقع ارتكاب الاخطاء والغش The Areas of Committed Errors and fraud

من الالهية المام المدقق بمواطن الخطأ والغش ومكان وقوعهما اذ ان البيانات المحاسبية تمر بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية وتعد هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وتقع فيها مجالات متعددة لارتكابهما، وهذه المراحل هي : (سواد، 2009:81)

١- مرحلة اثبات العمليات: اي مرحلة القيد الاولي، وتنقسم فرص ارتكاب الغش والخطأ هنا الى ثلاثة أنواع:

أ- التحليل الخاطئ للعمليات: فقد يخطأ المحاسب عن عمد او عن غير عمد في تحليل العملية الى طرفيها المدين والدائن، فيوجهها الى غير حساباتها الصحيحة

ب- حذف عمليات كان يجب قيدها :من الامثلة البارزة على هذا عدم ادراج بضاعة معينة ضمن المخزون السلعي في نهاية العام بالرغم من وصول فاتورة المورد، مما يؤدي الى تضخيم الارياح والموجودات فضلا عن ان مبلغ الالتزام للدائنين في الميزانية العمومية لا يمثل الواقع.

ج- ادراج عمليات كان يجب حذفها: وتهدف غالبا الى اضهار مركز مالي قوي خاصة فيما يتعلق بالسيولة، مثل تقييد مبيعات الايام الاولي من السنة التالية كمتحصلات للسنة الحالية او تسجيل مدفوعات للموردين ونقص ارصدهم قبل ارسال الشيكات لتحسين مركز السيولة.

٢- مرحلة التجميع والترحيل: وهي مرحلة الاعمال الكتابية والحسابية المتضمنة الترحيل من اليومية الى الاستاذ، وترصيد الحسابات واعداد قوائم الجرد والكشوفات التفصيلية، او حتى عند اعداد موازين المراجعة واحتساب الاهتلاكات (الاندثارات) والديون المعدومة وغير ذلك، ومن الطبيعي ان تكون هذه العمليات عرضة للخطأ وموطنا له سواء أكان متعمداً أم غير متعمد (القصاص، 2014:220)

٣- مرحلة اعداد وتحضير القوائم المالية النهائية المرحلة : وهي المرحلة الاخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية، اذ تكون فرص حدوث او ارتكاب الاخطاء والغش والاحتيال متعددة منها: (عبد الله، 2010:44)

أ- ادراج مبالغ او قيم غير سليمة كما في حالة تضخيم الموجودات او اظهار ارباح غير متحققة في قائمة الدخل.

ب- حذف بعض البنود او المبالغ من القوائم المالية، كما هو الحال في عدم ادراج بعض الالتزامات بقيمتها الحقيقية او عدم اثباتها بالكامل.

ينبغي على المدقق ان يلم بكافة السمات والخصائص الفنية لكي يتمكن من الوفاء بمسؤوليته فيما يتعلق بالتحريفات التي تنتج عن الغش.

واهم هذه السمات والخصائص الفنية ما يلي: (دحدوح والقاضي، 2009، 205)

١- الضغط والدافع والفرصة.

في اغلب الاحيان يشمل الغش عمليتين هما، مواجهة الفرد لضغوط او دوافع الغش، ووجود فرصة لارتكاب الغش، فعلى سبيل المثال قيام امين المخزن باختلاس بضائع وبيعها نتيجة ظروفه المادية الصعبة وقيامه بإشعال الحريق في المخزن، هنا توافر الدوافع للغش وتوافرت الامكانية لسرقة المخزون.

٢- امكانية اخفاء الغش:

يمكن لمرتكب الغش اخفائه، عن طريق تزيف وتزوير المستندات وذلك بمعرفة موظف معين او عن طريق تواطؤ مجموعة من الموظفين.

٣- امكانية الغش عن طريق التواطؤ:

يمكن ان يتواطأ بعض موظفي الشركة معا بهدف ارتكاب اعمال الغش، وهذا يمكن ان يكون بين الموظفين انفسهم داخل الشركة ويمكن ان يكون بين الموظفين واطراف خارجية.

٤- امكانية تحول الخطأ الى غش:

قد يحكم مدقق الحسابات على بعض التصرفات انها تؤدي الى غش وليس الى الخطأ كما يبدو ظاهريا وهذا الامر يتوقف على خبرة المدقق ومعرفته، فعلى سبيل المثال قد ينظر الى المدقق الى العجز المتكرر في رصيد النقدية نتيجة الجرد المفاجيء للنقدية على انه تصرف متعمد من جانب أمين الصندوق ويؤدي الى تحريف ناتج عن الغش بسبب سوء استخدام الاصول.

رابعاً : انواع الغش والاحتيال Types of Fraud

يتضمن الغش والاحتيال الاخطاء المقصودة بالبيانات المحاسبية اما لغرض اخفاء سرقة الاصول او تحريف المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتيجة اعمالها عن قصد. وعادة يتم تقسيم الغش والاحتيال الى مجموعتين ، غش واحتيال العاملين وغش واحتيال الادارة(توماس وهنكي،2006:38)

١- غش واحتيال العاملين Employee Fraud

ويتضمن بصورة عامة سرقة موارد المنشأة، التي يصابها اخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه السرقات، وبالطبع ان المنشأة تعتمد على نظام الرقابة الداخلية فيها لتخفيض احتمال حدوث مثل هذه الاحتمالات والغش، ولذا فان على المدقق ان يقيم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة، ثم يحدد نقاط الضعف فيها، ويرفع كل هذا للإدارة، واكثر من هذا انه من المتوقع ان يكشف المدقق مثل هذه الاحتمالات والغش اعتمادا على خبرته ومهارته المهنية، وهذا لا شك يتطلب وعي وادراك المدقق بالطرق التي يمكن ارتكاب هذه الاحتمالات والغش. ويشير الذنبيات الى ان هذا النوع يشمل عمليات سرقة اصول الوحدة الاقتصادية واختلاسها واستخدامها لغير الغايات المخصصة لها(الذنبيات،2009:79)

يرتكب هذا النوع من الاحتيال عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات والحسابات لاختفاء سرقة او عجز او سوء استعمال، ومن اسباب حدوث هذا الاحتيال ضعف نظام الرقابة الداخلية والذي يتطلب تعديل هذا النظام ليصبح اكثر فعالية حتى لا يكون هنالك مجال لمثل هذه التصرفات:(المطارنة،2013:151)

٢- غش واحتيال الإدارة Management Fraud

يجب التفريق بين سرقة الأصول (Theft of Assets) والذي يطلق عليه عادة اختلاس او غش الموظفين، وبين التقرير المالي المضلل ((Fraudulent Financial reporting)) والذي يطلق عليه عادة غش الادارة، وعلى سبيل المثال في سرقة الاصول يحصل امين الصندوق على النقدية من عمليات البيع ولا يسجلها في سجل النقدية، اما الغش في التقرير المالي فيمكن ان يتم بتسجيل زيادة في المبيعات قرب نهاية اصدار القوائم المالية لزيادة الارباح (ارينزولوبك،2008:197) ويواجه مدقق الحسابات نوعا من الصعوبة في اكتشاف هذا النوع من الغش بسبب تجاوزات الادارة للتعليمات واختراقها لنظام الرقابة الداخلية ومحاولة الادارة اخفاء هذا النوع من الغش (الذنبيات،2009:79).

ويقصد بالتقرير المالي المضلل التحريف المتعمد او حذف قيم معينة او اخفاء افصاحات معينة بهدف خداع مستخدم القوائم المالية (النزلي، 2012:38)، مثال ذلك ما قامت به شركة (World com) بالولايات المتحدة من رسمة مبالغ ضخمة تقدر بالمليارات واعتبرتها اصول ثابتة بدلا من تسجيلها كمصروف وهو نوع من التحايل ادى اكتشافه الى سقوط الشركة وافلاسها وضياع حقوق مساهميها (علي وشحاتة، 2013:79) وهو التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير في مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة اعمال الوحدة ومركزها المالي، ويحدث هذا التلاعب بوعي وتوجيه من ادارة الوحدة. (عبدالله , 2007 : 42)

يرى الباحثون ان الفكر المهني يميز بين نوعين من التحريفات، المخالفات irregularities والاختفاء errors وتتمثل الاختفاء في التحريفات غير المتعمدة ، بينما تتمثل المخالفات في التحريفات المتعمدة التي تتضمن سرقة الاصول الذي يطلق عليه اختلاس او غش الموظفين والتقرير المالي المضلل (الاحتيالي) الذي يطلق عليه غش الادارة.

خامسا: مسؤولية المدقق الداخلي في الحد من الغش والاحتيال وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA)

ان المدقق الداخلي يمارس عمله في نطاق تدقيق تفصيلي لجميع المعاملات المالية، وبناء على هذا يمكن القول ان المدقق الداخلي مسؤول عن اكتشاف الاختفاء والغش، اما بالنسبة للاختلاس فان الفحص المتطلب في حالات الاختلاس او الاشتباه في الاختلاس وفي ظل المهام المعقدة للوحدات الاقتصادية لابد ان يكون كل من يعمل فيها موضع ثقة لا العكس اذ من الممكن ان تتعرض النفس البشرية في بعض الاحيان لمواقف يظهر فيها ضعف تجاه مواقف فيها مغريات، ومواطن الضعف هذه ما يجب ان يبحث عنها المدقق الداخلي، اذ عليه ان يتأكد من انه ليس هناك ظروف تتيح التلاعب لغرض الاختلاس، وعلى المدقق الداخلي بفحصه المعتمد لكل النظم والوسائل ان يتأكد من ان مديري الوحدة الاقتصادية قد اتخذوا كافة الاحتياطات لمنع التلاعب والا فان عليه ان يتقدم بتقارير عاجلة لإظهار مواطن الضعف في النظم الموجودة. وهذا لا يعني ان المدقق الداخلي لا يتمتع بالاستقلال والحرية التي تمكنه من القيام بذلك، اذ بالإمكان ان تتبع ادارة التدقيق الداخلي الادارة العليا بصورة مباشرة حتى تتمتع بقدر كاف من الاستقلال (عثمان، 1999: 44).

الفصل الرابع الجانب العملي

مدى التزام المدققين الداخليين العراقيين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية للحد من الغش والاحتيال

تمهيد:

نستعرض في هذا الفصل، الجانب التطبيقي للبحث الذي يمكن عن طريق الوقوف على مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام في العراق بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الامريكى (IIA) للحد من الغش والاحتيال، وذلك عن طريق ثلاثة مباحث، نتناول في المبحث الاول نبذة تعريفية عن مجتمع وعينة البحث ، واستبانة البحث والاساليب الاحصائية المستخدمة، وفي المبحث الثاني تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وصولاً للناتج، وفي المبحث الثالث اختبار فرضيات البحث.

المبحث الاول مجتمع وعينة البحث

اولاً: نبذة تعريفية عن مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بمؤسسات القطاع العام في العراق، اذ شملت عينة البحث (19) مؤسسة، تم اختيارها بعناية، وذلك على اساس تجربتها في ممارسة اعمال التدقيق الداخلي لتكون مجال البحث. حيث تم اختيار هذه العينة من المؤسسات كونها مؤسسات كبرى تحتل مكانة مهمة في القطاع العام العراقي وتغطي كافة القطاعات (التعليمي، الخدمي، الزراعي، المصرفي، الصناعي). ان نتائج البحث على هذه العينة من المؤسسات تعكس واقع عمل التدقيق الداخلي في القطاع العام العراقي، ومن ثم يمكن استخلاص نتائج علمية سليمة. وقد تم استخدام اسلوب المسح الشامل بتوزيع الاستبانة على جميع العاملين في اقسام التدقيق الداخلي في المؤسسات محل البحث، من مديري اقسام التدقيق الداخلي والمدققين الداخليين على اختلاف درجاتهم الوظيفية، والبالغ عددهم (174).

ثانياً: استبانة البحث:

تم استخدام الاستبانة كوسيلة رئيسة لجمع البيانات الخاصة بالجانب التطبيقي للبحث، و تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين من الاساتذة في مختلف الجامعات العراقية والمحاسبين القانونيين لأبداء آرائهم بكل فقرة من حيث صلاحيتها وصدقها او عدم صلاحيتها وقد قاموا بدورهم بتقديم النصح والارشاد وتعديل وحذف ما يلزم، ثم عدلت الاستبانة

في ضوء اراء الخبراء لتصبح جاهزة للتوزيع، وبعد ذلك تم توزيع الاستبانة على جميع افراد العينة لجمع البيانات اللازمة للبحث.

القسم الاول: خصائص عينة البحث والمستجيب ، وقد تضمن محورين، الاول يتعلق بمعلومات عن اسم المؤسسة (الدائرة) التي يعمل بها المدققين الداخليين ونوع النشاط (زراعي، صناعي، تعليمي، مصرفي، خدمي)، والمحور الثاني يتعلق بمعلومات عن افراد عينة البحث (المستجيبين) وقد تضمن 5 فقرات (التخصص الاكاديمي، المؤهل الاكاديمي، العنوان الوظيفي، سنوات الخبرة في التدقيق الداخلي، الدورات التدريبية في مجال المحاسبة والتدقيق).

القسم الثاني: يتعلق بقياس مدى التزام المدققين الداخليين في القطاع العام العراقي بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخلي الامريكي (IIA) فيما يتعلق بقضايا الغش والاحتيال، ويتضمن محورين اساسيين هما:

المحور الاول: يتكون من 32 فقرة تقيس مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA)، التي تتضمن معايير الخصائص (السمات) ومعايير الاداء، والتي تتضمن هذه الفقرات جميع فئات المعايير وتفرعاتها، بدءاً بمعايير الخصائص Attribute Standards سلسلة الـ (1000)، اذ تضمن المحور الاول، الغرض والسلطة والمسؤولية Purpose, Authority and Responsibility والاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity ، ويتفرع منها مجموعة من المعايير التي تعبر عن وسائل تحقيق المعيار الرئيسي، وتشمل الفقرات من (1 - 9)، اذ تتعلق الفقرتين (1، 2) بالمعيار 1000 - الغرض والسلطة والمسؤولية، والفقرة (3) تتضمن المعيار 1100 - الاستقلالية والموضوعية، ويتفرع منها الفقرة (4) التي تتعلق بالمعيار 1110 - الاستقلالية التنظيمية Organizational Independence، والفقرة (6) معيار 1110 - 1A، والفقرة (7) معيار 1120 - موضوعية الافراد Individual Objectivity، اما بالنسبة للمعيار 1130 - معوقات الاستقلالية او الموضوعية Impairments to Independence or Objectivity، فقد تشمل الفقرتين (8، 9).

وتضمنت الفقرات (10 - 13) المعيار 1200 - الكفاءة والعناية المهنية اللازمة Proficiency and Due Professional Care، وتفرعاته، اذ تشير الفقرة (10) الى المعيار 1210 - المهارة Proficiency، والفقرة (11) معيار 1210 - 3A، اما الفقرة (12) فتعد عن المعيار 1220 - العناية المهنية اللازمة due professional care والفقرة (13) تتعلق بالمعيار 1230 - التأهيل المهني المستمر Continuing Professional Development.

اما بالنسبة للمعيار 1300 - برنامج تحسين وتأكد الجودة Quality Assurance and Improvement Program، فقد تضمن الفقرات (14-15)، اذ تتعلق الفقرة (14) بالمعيار 1300، والفقرة (16) ترتبط بالمعيار 1312- التقييمات الخارجية External Assessment، وتشير الفقرة (17) الى المعيار 1321- استخدام الاجراءات بالتوافق مع المعايير Use of Conducted accordance With the Standards، بينما تتعلق الفقرة (18) بالمعيار 1322- الافصاح عن عدم التوافق Disclosure of Noncompliance.

وبالنسبة لمعايير الاداء Performance Standards، سلسلة الـ (2000)، وتشمل المعيار 2000- ادارة نشاط التدقيق الداخلي Managing the Internal Audit Activity، حيث تتعلق الفقرة (19) بالمعيار 2050- التنسيق Coordination، والفقرة (20) ترتبط بالمعيار 2030- ادارة الموارد Resources Management يتبعه المعيار 2100- طبيعة العمل Nature of Work متمثلا بالفقرة (21) التي تتعلق بالمعيار 2110- ادارة المخاطر Risk Management ثم المعيار 2200- تخطيط التكاليف (المهمة) Engagement Planning الذي تتضمنه الفقرة (22)، ومعيار 2220- نطاق التكاليف Engagement Scope متمثلا بالفقرة (23)، وبعد ذلك المعيار 2300- انجاز التكاليف (المهمة) Engagement the Preforming، الذي يتضمن الفقرة (24) التي تتعلق بالمعيار 2330- توثيق المعلومات recording information والفقرة (25) المتعلقة بالمعيار 2320- التحليل والتقييم Analysis and evaluation يليه المعيار 2400- ابلاغ النتائج results communicating وتفرعاته اذ يشمل الفقرات (26-30)، فالفقرة (26) تخص المعيار 2410 - مقاييس التبليغ و الفقرة (27) تتعلق بالمعيار 2420- نوعية (جودة) التبليغات Quality of Communication، تليها الفقرة (28) التي تتعلق بالمعيار 2421- الاخطاء والحدوفات Errors and Omissions، وتشير الفقرة (30) الى المعيار 2440- نشر النتائج Results Disseminating، وبالنسبة للمعيار 2500- مراقبة الاتجار Monitoring Progress يتضمن الفقرتين (31، 32).

المحور الثاني: يتعلق بقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال ويتألف من (13) فقرة تم صياغتها في ضوء ما جاء في معايير التدقيق الداخلي الدولية (ISPPIA) الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الامريكي (IIA)، اذ ان الفقرة (2) تتعلق بمعيار التأهيل المهني (1210) Proficiency ضمن معايير الصفات، والفقرة (4) تتعلق بمعيار ادارة نشاط التدقيق الداخلي (2000) Managing the Internal Audit Activity ضمن معايير الاداء، والفقرة (5) تتعلق بالتخطيط (2010) Planning، اما الفقرة (6) فهي ضمن الابلاغ الى مجلس الادارة العليا Reporting the

Board and Senior Managements (2060)، وبالنسبة للفقرة (7) فهي تتعلق بالضبط Control (2120) ضمن معيار طبيعة العمل (2000) Nature of Work، والفقرة (8) تتعلق بأهداف التكليف (2210) Engagement Objectives ضمن معيار
Engagement Planning (2200)، والفقرتين (9، 10) هما ضمن المعيار (2600) حل قبول الادارة للمخاطر Resolution of Managements Acceptance of risks. وتم استخدام مقياس (Likert- Type scale) الخماسي المكون من (1- 5) درجات تمثل مساحة المقياس، حيث كانت اجابات كل فقرة وفق هذا المقياس كالآتي:

جدول رقم (4-1)

التصنيف	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما
النقاط	5	4	3	2	1

وقد تم اعتماد الوسط الفرضي (3) معيارا لقياس الدرجة المتحصل عليها وتقييمها والمتعلقة بإجابات افراد عينة البحث، وفق المعادلة:

$$X = \frac{\sum xifi}{\sum fi} = \frac{f\sum xi}{5f} = \frac{\sum xi}{5} = \frac{1+2+3+4+5}{5} = \frac{15}{5} = 3$$

تم تفرغ وتحليل البيانات برنامج Excel والبرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Sciences)، وتم تبويب البيانات على شكل جداول تكرارية لمتغيرات البحث، الحق بها عدد من الاساليب الاحصائية وهي كالآتي:-

١- التكرارات والنسب المئوية

لغرض التفريق بين فئات العينة وبناءا على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه اجابات العينة الى اجمالي العينة، تم اعتماد هذين المؤشرين، والنسبة المئوية (%) هي تعبير رياضي يستخدم لمقارنة كميتين من النوع نفسه او وحدات القياس نفسها.

٢- الوسط الحسابي الموزون

تم استخدام هذا المقياس لمعرفة مدى توافق اجابات عينة البحث مع حركة المقياس، فاذا كان الوسط الحسابي اكبر او يساوي الوسط الفرضي البالغ (3) كان ذلك دليلا على ان اتجاه اجابات العينة متوافق مع حركة المقياس، واذا كان اقل من (3) دل على عدم توافق الاجابات مع حركة المقياس.

٣- الانحراف المعياري

هو احد مقاييس التشتت المطلق ويستعمل لقياس تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

٤- معامل الارتباط البسيط Simple Correlation Coefficient

استخدم هذا المقياس، لغرض التحقق من قوة ونوع علاقات الارتباط بين ابعاد متغيرات الدراسة.

٥- معامل التحديد (R_2)

لمعرفة حجم التغيرات في المتغير المعتمد التي يمكن تفسيرها بواسطة المتغير غير المعتمد.

٦- اختبار (T)

تم استعماله لقياس معنوية علاقة الارتباط بين متغيرين ولتحديد الدلالة المعنوية للقيم.

رابعاً: الصفات العامة لأفراد عينة البحث

١- تم توزيع ٢٠٠ استبانة (اولا وثانيا) على افراد عينة البحث في مؤسسات القطاع العام العراقي وتم استرجاع ١٧٤

استبانة اذ بلغت النسبة الكلية لأجمالي عدد الاستبانات المستردة الخاضعة للتحليل ٨٧% وهي نسبة جيدة جدا.

٢- احتل اختصاص المحاسبة اعلى نسبة اذ بلغ ٥٣.٤% يليه اختصاص العلوم المالية والمصرفية فقد بلغت نسبته

٢٠.٦%، اما النسبة الادنى فقد تساوا فيها اختصاصا الاقتصاد والاحصاء اذ بلغت نسبة كل منهما ١.٧%، اما

المحاسبة القانونية ٢.٢%، فيما بلغت الاختصاصات الاخرى ٤%، اما بالنسبة لاختصاص الادارة فكانت نسبته

١٦%، نلاحظ خلال هذه النتائج ان نسبة تخصص المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية تمثل ثلاثة ارباع العدد تقريبا،

مما يعكس على نتائج البحث كونهم من ذوي الاختصاص.

٣- ان حملة شهادة البكالوريوس للعينة بلغت ٦٩.٥% وهي تمثل النسبة الاعلى، اما ادنى نسبة فكانت لحملة

الشهادات العليا، فقد احتلت شهادة الدكتوراه ٢.٢%، وشهادة الماجستير ٣.٤%، وبلغت نسبة حملة شهادة

الاعدادية ٥.١%، اما بالنسبة لحملة شهادة الدبلوم التقني بلغت ١٩.٥%.

٤- ان وظيفة معاون مدير تدقيق حصلت على النسبة الاكبر وهي ٢٢.٩%، واصغر نسبة كانت لوظيفة معاون

ملاحظ اذ بلغت ١.١%، اما بالنسبة لوظيفتي ملاحظ ومدير اقدم كانت نسبتهما متقاربة اذ بلغتا ٦.٣% و

٦.٨% على الترتيب، وتساوت نسبي مدقق اقدم ومعاون مدقق اذ احتلت نسبة ١٦%، واحتلت وظيفة مدقق

نسبة مقاربة لهما اذ بلغت ١٧.٨%، اما فيما يتعلق بوظيفة مدير تدقيق فقد احتلت نسبة ١٢.٦%.

٥- ان نسبة ٢٤.١% من افراد العينة تبلغ عدد سنوات خدمتهم اقل من ٥ سنوات، وهي تمثل اعلى نسبة وهذا يشير

الى ان الموظفين الجدد يمثلون النسبة الاعلى، تليها نسبة الافراد الذين سنوات خدمتهم تتراوح بين ٥ - ١٠

سنوات اذ بلغت ٢٣.٥%، اما الافراد الذين تتراوح سنوات خدمتهم من ١١ - ١٥ سنة فقد بلغت ١٧.٨%،

والافراد الذين تتراوح سنوات خدمتهم بين ١٦ - ٢٠ سنة احتلت ١٤.٣%، اما فيما يتعلق بالأفراد الذين تبلغ خدمتهم ٢١ سنة فاكثرت فقد بلغت ٢٠.١%.

٦- بلغت اعلى نسبة لمشاركة افراد عينة البحث في عدد الدورات كانت في الرقابة الداخلية اذ بلغت ٦١.٤%، تليها دورات استخدام الحاسوب في المحاسبة والتدقيق فقد بلغت ٥٢.٨%، ثم في نظم المحاسبة الحكومية ٤٤.٢%، وبالنسبة لأساسيات التدقيق الداخلي ٣٣.٣%، وللمعايير الدولية للتدقيق الداخلي ٢٦.٤%، وادنى نسبة كانت لقضايا الاحتيال والغش والخطأ اذ بلغت ١٠.٩%، واحتلت الاخرى نسبة ٤٧.٧%، ترى عن طريق استعراض النسب السابقة، ان مؤسسات القطاع العام لا تعطي الاهتمام الكافي فيما يتعلق بالدورات الخاصة بقضايا الاحتيال والغش والخطأ والمعايير الدولية للتدقيق الداخلي اذ حصلت على اقل النسب على الترتيب.

المبحث الثاني

تحليل البيانات التي تم الحصول عليها وصولاً الى النتائج

نقدم في هذا المبحث عرضاً إحصائياً لنتائج البحث التطبيقي مع تحليل و تفسير هذه النتائج . ولقد

اشتمل المبحث على تحليلاً كاملاً للمتوسطات الحسابية الموزونة لفقرات المقياس ونسبة اتفاق افراد عينة البحث على الاجابات ، وانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف لكل سؤال.

أولاً:- تحليل القطاعات (التعليم، الخدمات، الزراعة، المصارف، الصناعة)

قمنا بتحليل استجابات افراد العينة في القطاعات المختارة ، ويظهر الجدول (4-2) نتيجة الاستبيان الخاص بمدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في القطاعات المختارة، وعن طريق (٣٢) سؤالاً، المتوسطات الحسابية الموزونة، ونسب الاتفاق ، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الاختلاف لفقرات المتغير المستقل. إذ يُلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣) . وقد حصلت الفقرة (٢٩) على أعلى المتوسطات الحسابية إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (٤.٣٠) ونسبة اتفاق (٨٥.٩%) و بانحراف معياري (٠.٦٦) ، ومعامل اختلاف (٠.١٥) مما يعني قوة اتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة المذكورة، وكذلك التزام المؤسسات العاملة في القطاعات المختارة بها ، في حين حصلت الفقرة (١٨) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (٣.٣) ، ونسبة الاتفاق (٦٥.٩%) و بانحراف معياري بلغ (١) ، ومعامل اختلاف (٠.٣). وهذا يدل على ضعف اتفاق المدققين الداخليين العاملين في مؤسسات القطاعات المختارة على هذه الفقرة قياساً بالفقرات الاخرى، بمعنى ان مدراء التدقيق الداخلي لا يفصحون عن حالات عدم التقيد بالمعايير الدولية الصادرة عن المعهد الامريكي للمدققين الداخليين.

جدول رقم (4 - 2)

وصف فقرات مدى التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي للقطاعات المختارة

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق %	الوسط الحسابي الموزون	لا اتفق تماما	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماما	الفقرات
0.17	0.7	82.7	4.14	0	4	16	89	45	١ - يتم تحديد غرض وسلطة ومسؤولية قسم التدقيق الداخلي رسميا من الجهات ذات العلاقة (ديوان الرقابة المالية، وزارة المالية الوزارة المعنية والتشريعات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة).
0.23	0.91	80.5	4.03	1	15	10	81	47	٢ - يقدم قسم التدقيق الداخلي الى الادارة خدمات استشارية كلما طلب منه ذلك.
0.2	0.83	84.2	4.21	1	4	22	61	66	٣ - نشاط التدقيق الداخلي يتسم بالاتي: أ - الاستقلالية ب- الموضوعية والحيادية
0.24	1	85.0	4.25	4	11	5	56	78	٤ - يكون مدير التدقيق الداخلي مرتبطا من الناحية الادارية بالرئيس الاعلى للدائرة.
0.22	0.89	82.4	4.12	2	8	16	71	57	٥ - يقدم مدير التدقيق الداخلي للرئيس الاعلى للدائرة خطة القسم وأداء نشاطه خلال السنة.
0.31	1.12	72.8	3.64	4	28	26	57	39	٦ - لا يوجد تدخل بعمل المدققين الداخليين من قبل:- أ- الادارة العليا ب- الجهات ذات العلاقة بعمل المدققين
0.21	0.83	80.2	4.01	3	3	25	81	42	٧ - لا يوجد لدى اي من المدققين الداخليين تضارب المصالح في الدائرة.
0.28	1.04	73.2	3.66	3	21	37	57	36	٨ - يتم اخبار الجهات العليا (وزير) او (المفتش العام) في حال تعرض المدقق انتهاك لاستقلاليته.
0.33	1.22	73.3	3.67	5	32	21	47	49	٩ - لا يقوم المدققون الداخليون في الدائرة بتدقيق العمليات التي سبق وان اشتركوا بها كأعضاء في لجان.
0.22	0.91	81.6	4.08	1	13	13	72	55	١٠ - يمتلك المدققون الداخليون التأهيل العلمي والعملية لتأدية عملهم بكفاءة وفاعلية.
0.19	0.77	80.3	4.02	0	6	26	81	41	١١ - لدى المدققين الداخليين المعرفة بالمخاطر والضوابط الرقابية

									الرئيسية المتعلقة بتقنية المعلومات المحاسبية.
0.16	0.68	84.6	4.23	0	4	10	86	54	١٢- يقوم المدققون الداخليون ببذل العناية والمهارة المهنية اللازمة.
0.33	1.23	73.9	3.69	7	26	26	43	52	١٣- يطور المدققون الداخليون معرفتهم ومهارتهم وكفاءاتهم عن طريق التطوير المهني المستمر (دورات تدريبية متخصصة).
0.21	0.82	80.0	4	1	7	25	79	42	١٤- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير والمحافظة على برنامج التدقيق لتأكيد وتحسين الجودة.
0.21	0.85	81.9	4.1	1	7	21	72	53	١٥- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالأشراف الفعال على المدققين وتوجيههم بالشكل الصحيح وتقييم ادائهم دورياً.
0.27	1	73.6	3.68	5	16	31	73	29	١٦- يقوم ديوان الرقابة المالية بتقييم اداء قسم التدقيق الداخلي مرة واحدة على الاقل كل خمس سنوات.
0.26	0.91	68.8	3.44	0	27	49	61	17	١٧- يستخدم مدير التدقيق الداخلي تعبير (تم اجراءه) وفقاً للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي في التقارير التي يرفعها الى الادارة العليا.
0.3	1	65.9	3.3	5	27	58	45	19	١٨- يقوم مدير التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بمعايير التدقيق الدولية الصادرة من المعهد الامريكي للمدققين الداخليين All.
0.19	0.75	78.9	3.95	0	6	29	86	33	١٩- يقوم مدير التدقيق الداخلي بتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الرقابية الخارجية والداخلية (المفتش العام) لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجية الجهود.
0.22	0.85	77.2	3.86	0	13	28	80	33	٢٠- يتأكد مدير التدقيق الداخلي من أن الموارد البشرية للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها لتحقيق الخطة المعتمدة.
0.17	0.7	84.2	4.21	0	5	10	86	53	٢١- يعي المدققون الداخليون المخاطر التي يتعرضون لها من خلال خبراتهم المتراكمة.
0.2	0.8	79.6	3.98	1	8	20	89	36	٢٢- يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن اهدافها ونطاقها وتوقيتها والموارد المخصصة لها.
0.17	0.71	83.9	4.19	1	1	18	81	53	٢٣- يشمل نطاق التدقيق بشكل شامل دراسة الأنظمة والعقود والسجلات المالية

									وغير المالية والموظفين المعنيين بها والممتلكات المادية المتصلة بها.
0.19	0.78	81.9	4.1	0	6	22	77	49	٢٤- يوثق المدققون العاملون في الدائرة نتائج عملهم في اوراق عمل ويحتفظون بها في ملفات خاصة.
0.2	0.77	77.0	3.85	1	7	32	88	26	٢٥- يقوم المدققون الداخليون بوضع استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق على اساس اعمال التحليل والتقييم المناسبة.
0.22	0.84	76.7	3.84	1	11	30	82	30	٢٦- يتضمن التقرير النهائي للإدارة بشأن نتائج التدقيق رأي المدقق الداخلي والمقترحات والاستنتاجات التي توصل اليها.
0.18	0.72	80.5	4.03	0	4	26	86	38	٢٧- تكون التقارير الى الادارة عادة دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة وان اصدارها يكون في الوقت المناسب.
0.18	0.75	82.6	4.13	1	4	16	86	47	٢٨- إذا احتوى التقرير النهائي على خطأ او سهو جسيم فعندها يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ المعلومات المصححة الى كل الأطراف ذات العلاقة.
0.15	0.66	85.9	4.3	0	2	11	80	61	٢٩- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمراجعة التقرير النهائي قبل إصداره.
0.19	0.76	78.9	3.95	1	7	21	95	30	٣٠- قبل ابلاغ النتائج الى الجهات الاخرى (الرقابية) يجب ان يراعى تقييم المخاطر بالنسبة للمؤسسة والتشاور مع الإدارة العليا.
0.16	0.67	83.1	4.16	0	3	15	91	45	٣١- يقوم مدير التدقيق الداخلي بمتابعة ما يتخذ ازاء النتائج التي تم ابلاغها الى الإدارة.
0.19	0.77	79.8	3.99	0	7	25	84	38	٣٢- يقوم مدير التدقيق الداخلي بوضع إجراءات متابعة تكفل التحقق من ان الإجراءات التي تتخذها الإدارة قد تم تطبيقها تطبيقاً فعالاً.
0.23	0.89	79.2	3.96	49	343	740	2403	1393	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أما المعدل العام لفقرات المتغير المستقل فقد بلغ (٣.٩٦) ونسبة الاتفاق على الاستجابة (٧٩.٢%) و بانحراف معياري بلغ (٠.٨٩) و معامل اختلاف (٠.٢٣)، وهذا يعني أن العينة بشكل عام تميل ويشكل جيد إلى التأكيد على التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي للقطاعات المختارة ، ولقد لوحظ كذلك عن طريق اجابات افراد العينة هيمنة مدير التدقيق الداخلي على العمل فقد نالت الفقرات التي تخص عمل مدير التدقيق الداخلي على اعلى الاوساط الحسابية الموزونة.

اما بخصوص المتغير التابع وهو قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد طرحت في هذا المتغير على المستجيبين (١٣) سؤالاً ، وقد احتسبت المتوسطات الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعامل الاختلاف ونسبة

الاتفاق لاستجابات افراد العينة لفقرات هذا المتغير، وكما في الجدول (4-3) ، إذ يلاحظ بأن الأوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت أعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (3). وقد حصلت الفقرة (٦) على أعلى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ وسطها الحسابي لهذه الفقرة (٤.٠٢)، ونسبة الاتفاق للاستجابة (٨٠.٣%) و بانحراف معياري (٠.٧٨) ومعامل اختلاف (٠.١٩)، وهذا يبين التناسق النسبي لإجابات عينة الدراسة تجاه هذه الفقرة، والذي يدل كذلك على قوة ادراك المدققين في القطاعات المختارة لدور مدير التدقيق في هذا المجال .في حين حصلت الفقرة (١١) على أدنى المتوسطات الحسابية الموزونة إذ بلغ (٣.٣٣)، ونسبة الاتفاق (٦٦.٦%) و بانحراف معياري بلغ (٠.٩٩) ، ومعامل اختلاف (٠.٣) ، وهذا يدل على ارتفاع مستوى مخاطر الاحتيال في القطاعات المختارة.

جدول رقم (4 - 3)

وصف فقرات قياس الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في القطاعات المختارة

الفقرات	اتفق تماما	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماما	الوسط الحسابي الموزون	نسبة الاتفاق %	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
١- يناقش المدير التنفيذي مع قسم التدقيق الداخلي المخاطر التي قد يتعرض لها المدققون أثناء عملهم.	38	78	33	20	5	3.71	74.2	1.02	0.28
٢- يتمتع المدققون الداخليون بالتأهيل الأكاديمي والمهني والمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والحد منها.	53	80	23	15	3	3.95	78.9	0.97	0.25
٣- يعي المدققون الداخليون في احتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء او الاحتيال.	40	99	23	12	0	3.96	79.2	0.8	0.2
٤- يحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للدائرة عندما يقدم تأكيدا موضوعيا وثيق الصلة يسهم في فاعلية وكفاءة عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة.	50	85	29	9	1	4	80.0	0.85	0.21
٥- يضع مدير التدقيق الداخلي خطط مرتكزة على المخاطر لتحديد أولويات	35	92	32	12	3	3.83	76.5	0.89	0.23

									نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف الوزارة.
0.19	0.78	80.3	4.02	1	6	27	95	45	٦- يقوم مدير التدقيق الداخلي بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال.
0.19	0.75	77.2	3.86	0	12	26	110	26	٧- يقوم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم احتمال حدوث الاحتيال وكيف تقوم الدائرة بإدارة مخاطر الاحتيال.
0.18	0.73	78.6	3.93	0	7	31	103	33	٨- يأخذ المدققون الداخليون في اعتبارهم عند تطوير أهداف مهمة التدقيق احتمال وجود اخطاء هامة أو احتيال.
0.24	0.89	75.0	3.75	1	15	44	80	34	٩- يناقش مدير التدقيق الداخلي مع الإدارة العليا مستوى قبول المخاطر.
0.21	0.84	79.0	3.95	1	9	32	87	45	١٠- إذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر فعلى المدقق الداخلي رفع المسألة الى الجهات العليا لحسمها.
0.3	0.99	66.6	3.33	8	26	55	70	15	١١- يعد مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال في الدائرة قليل نسبياً.
0.25	0.93	73.9	3.7	3	17	41	82	31	١٢- يتم مراجعة التحديات التي تواجه المدققين الداخليين بشكل دوري فيما يخص الاحتيال والغش.
0.25	0.96	75.4	3.77	3	15	41	75	40	١٣- لدى المدققين الداخليين في الدائرة خبرة جيدة في قضايا الاحتيال التي تتعرض لها الدائرة وكيفية التخطيط لها بشكل فعال.
0.23	0.9	76.5	3.83	29	175	437	1136	485	الاجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

أما المعدل العام لفقرات بمتغير الإجراءات الفعلية أتجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال فقد بلغ (٣.٨٣) وبنسبة اتفاق (٧٦.٥%) وبتباخراف معياري بلغ (٠.٩) ومعامل اختلاف (٠.٢٣)، و يعني ذلك أن العاملين في قسم التدقيق الداخلي يميلون بشكل عام وبنسبة جيدة نحو اتباخرافهم لإجراءات فعلية بخصوص موضوع الغش والاحتيال وضرورة ان يحقق عملهم منع او التقليل والى اقل حد ممكن من تلك الحالات في القطاعات المختارة.

المبحث الثالث

اختبار فرضيات البحث

اعتمدنا في هذا المبحث على مجموعة من الوسائل لغرض اختبار الفرضيات و هي مصفوفة الارتباط (معاملات ارتباط بيرسون)، وتحليل الانحدار البسيط. وقد استخدمت مصفوفة معاملات الارتباط البسيط لغرض التحقق من قوة ونوع علاقات الارتباط الموجودة ما بين أبعاد متغيرات البحث، في حين استخدام تحليل الانحدار البسيط لغرض اختبار علاقات التأثير المباشر بين متغيرات البحث الرئيسية.

أولاً: - اختبار فرضيات الارتباط

(١) الفرضية الرئيسية الأولى :

فرضية العدم (H0)

(لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة).

الفرضية البديلة فرضية الوجود (H1)

(توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة قطاعات مختارة).

اختبار الفرضية الرئيسية الاولى:-

إذ يشير جدول مصفوفة الارتباط (4 - 4) إلى وجود علاقات ارتباط موجبة ذات دلالة معنوية عند معامل (1%) بين التزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي وقياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (٠.٧٧) وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ورفض فرضية العدم للفرضية الرئيسية الاولى ، وهذا ويدل على أنه وفي القطاعات المختارة يمكن الافادة وبشكل كبير من الالتزام بمعايير التدقيق لغرض تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال.

جدول رقم (4 - 4)

مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة من وجهة نظر قطاع

الاجمالي	التزام المدققين لقطاع الصناعة	التزام المدققين لقطاع المصارف	التزام المدققين لقطاع الزراعة	التزام المدققين لقطاع الخدمات	التزام المدققين لقطاع التعليم	المتغير المستقل	المتغير المعتمد
					.78(**)	Pearson Correlation	الاجراءات الفعلية
					.01	Sig. (2-tailed)	لقطاع التعليم
				.77(**)		Pearson Correlation	الاجراءات الفعلية
				.01		Sig. (2-tailed)	لقطاع الخدمات
			.89(**)			Pearson Correlation	الاجراءات الفعلية
			.01			Sig. (2-tailed)	لقطاع الزراعة
		0.72(**)				Pearson Correlation	الاجراءات الفعلية
		0.002				Sig. (2-tailed)	لقطاع المصارف
	0.62					Pearson Correlation	الاجراءات الفعلية
	0.055					Sig. (2-tailed)	لقطاع الصناعة
0.77(**)						Pearson Correlation	الاجمالي
0.01						Sig. (2-tailed)	
154	10	16	١٧	51	60	N	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ثانياً: - اختبار فرضيات التأثير البسيط

٢ (الفرضية الرئيسية الثانية:

فرضية العدم (H₀)

(لايوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر

التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

الفرضية البديلة (فرضية الوجود) (H_1)

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لالتزام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال من وجهة نظر قطاعات مختارة)

لغرض اختبار الفرضية الرئيسية الثانية فإن الدراسة ستعتمد على تحليل الانحدار البسيط باستخدام معامل الانحدار بيتا (β) وقيمة (T) ومعامل التحديد (التفسير) (R^2).

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:-

يظهر جدول نتائج تحليل الانحدار البسيط (4 - 5) وجود تأثير ذي دلالة معنوية عند مستوى (1%) لالتزام المدققين بمعايير التدقيق الداخلي في قياس الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق ومنها الغش والاحتيال في القطاعات المختارة، إذ بلغت قيم معامل بيتا (β) (0.852) ولقد بلغت قيمة (T) المحسوبة (14.87) مما يدل على معنوية نموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، وقد بلغ معامل التحديد (0.594) بمعنى أن الالتزام بالمعايير يفسر ما نسبته (59.4%) من التغيرات التي تطرأ على الاجراءات الفعلية تجاه مخاطر التدقيق، أما النسبة المتبقية (40.6%) فيعود لتداخل عوامل أخرى غير داخلة في النموذج الاحصائي. وتدعم هذه النتيجة صحة فرضية الوجود ولا تدعم صحة فرضية العدم للفرضية الرئيسية الثالثة.

الجدول رقم (4 - 5)

نتائج تحليل الانحدار البسيط وقيم (R^2) و قيمة (T) للفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية الرئيسية الثالثة	التعليم	الخدمات	الزراعة	المصارف	الصناعة	القطاعات المختارة
0.0\	0.60	9.39	$Y = 0.205 + 0.943 X_1$			
0.0\	0.593	8.44	$Y = 0.148 + 0.942 X_2$			
0.0\	0.79	7.85	$Y = 0.367 + 0.899 X_3$			
0.055	0.39	2.24	$Y = 0.950 + 0.672 X_4$			
0.01	0.52	3.88	$Y = 1.646 + 0.585 X_5$			
0.01	0.594	14.87	$Y = 0.514 + 0.852 X$			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي spss

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

Recommendations and Conclusions

الاستنتاجات:

في ضوء النتائج المستخلصة من عرض وتحليل الجانبين النظري والعلمي للبحث، تم التوصل الى مجموعة استنتاجات وهي كما يأتي:

١- بالنسبة لجميع القطاعات تبين ان الاوساط الحسابية الموزونة لجميع الفقرات كانت اعلى من الوسط الحسابي الفرضي البالغ (٣)، وقد حصلت الفقرة (٢٩) على اعلى المتوسطات الحسابية اذ بلغ وسطها الحسابي (٤.٣) ونسبة اتفاق (٨٥.٩%)، وبذلك نستنتج قوة اتفاق اجابات افراد العينة عن هذه الفقرة، والتزام اقسام التدقيق الداخلي في المؤسسات عينة البحث بهذه الفقرة التي تتعلق بقيام مدير التدقيق بالاطلاع على التقرير النهائي قبل رفعه.

٢- ضعف اتفاق المدققين الداخليين العاملين في المؤسسات عينة البحث على الفقرة ١٨ قياسا بالفقرات الاخرى، والتي تتعلق بقيام مدراء التدقيق الداخلي بالإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير الدولية للتدقيق الداخلي.

٣- التناسق النسبي لإجابات عينة البحث تجاه قيام مدير التدقيق الداخلي بابلاغ الادارة العليا ومجلس الادارة عن الاحتمالات الهامة للتعرض لمخاطر الاحتيال اذ حصلت على اعلى المتوسطات الحسابية الموزونة اذ بلغ وسطها الحسابي (٤) ونسبة اتفاق (٨٠.٣%).

٤- ضعف اتفاق المدققين الداخليين في مؤسسات القطاعات عينة البحث مع الفقرة (١١) والتي تشير الى ان مستوى المخاطر الخاصة بالاحتيال قليل نسبيا اذ بلغ وسطها الحسابي (٣.٣) ونسبة الاتفاق (٦٦.٦%).

٥- اظهرت نتائج البحث وجود علاقة طردية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية والحد من الغش والاحتيال، اذ ان الالتزام بهذه المعايير يؤدي الى تدعيم وترصين الاجراءات الفعلية لغرض الحد من الغش والاحتيال.

٦- وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوية بين الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) وبين الحد من الغش والاحتيال.

٧- قلة الملاك الوظيفي من المدققين الداخليين قياسا بحجم الاعمال المناطة بهم.

٨- لا يتمتع المدققون الداخليون بالصلاحيية والاستقلالية الكافية التي تمكنهم من اداء عملهم بالشكل الصحيح والتي تتسجم مع مفهوم واهداف التدقيق الداخلي، اذ يوجد تدخل من قبل الادارة بعمل المدقق الداخلي، ففي حالة اكتشاف المدقق الداخلي لغش واحتيال، وعند ابلاغ الادارة لا يتم اتخاذ الاجراءات اللازمة ولا توجد متابعة ويتم غلق الموضوع دون توجيه عقوبات رادعة للحد من الغش والاحتيال، ما يسبب الاحباط للمدققين الداخليين والتأثير سلبا في ادائهم وزيادة الغش والاحتيال.

٩- لا يحظى المدققون الداخليون الجدد بالتأهيل اللازم للعمل بقسم التدقيق الداخلي، اذ يعمل الخريجون من الجامعات بعد تعينهم في التدقيق بشكل مباشر دون التأهيل والتدريب المسبق في قسم الحسابات ليتسنى لهم الاطلاع واكتساب الخبرة العملية قبل البدء بالعمل التدقيقي، مما يؤثر سلبا في كفاءة عمل المدقق وعملية التدقيق.

١٠- ان ارتباط اقسام التدقيق الداخلي بالادارة يشكل احد نقاط الضعف، اذ يتأثر عملها بذلك ، كون الادارة هي التي تكافئ وتعاقب المدقق الداخلي.

التوصيات:

يعرض هذا المبحث اهم التوصيات التي توصلنا اليها، اعتمادا على الاستنتاجات اعلاه:

- ١- مواكبة التطورات الحديثة في مفهوم واهداف ومعايير التدقيق الداخلي.
- ٢- ضرورة الانتقال بالتدقيق الداخلي من تدقيق مالي روتيني الى تدقيق سائر أنشطة المؤسسة مما يعود بالفائدة عليها ويحسن ادائها.
- ٣- دراسة امكانية ارتباط اجهزة التدقيق الداخلي بالوزارة المعنية او بهيئة مستقلة بشكل مباشر من الناحية الهيكلية والفنية والمالية لضمان الاستقلالية التامة لعمل تلك الاجهزة.
- ٤- ان تبادر الهيئات التدقيقية في العراق بوضع معايير مهنية محلية مستمدة من المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، وزيادة وعي الادارات في المؤسسات بأهمية دور المدققين الداخليين في المؤسسة.
- ٥- السعي الى تحديد مهام جهاز التدقيق الداخلي وفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولية (IIA) والالتزام بها من حيث الخصائص التي يجب ان تتوفر فيه، ومن حيث مستلزمات ادائه وصلاحياته ومسؤولياته لضمان تحقيق رقابة فاعلة للإداء بشكل عام.

٧- ضرورة تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية الحديثة والالتزام بها كونها ملائمة لمواكبة تغيرات والتطورات في أنشطة التدقيق الداخلي في ظل الانظمة التقليدية وتحقق الاستعداد الامثل لمواجهة والحد من مخاطر الغش والاحتيال.

٨- زيادة الملاك الوظيفي لأجهزة التدقيق الداخلي في كافة مؤسسات القطاع العام ليتسنى لهم القيام بأعمالهم.

٩- اعطاء الموظفين الجدد، وفق برنامج، معد مسبقاً، التوجيه المناسب والمعلومات اللازمة والتأهيل والتدريب الكافي في قسم الحسابات ليكتسبوا الخبرة والمعرفة والاطلاع على الجانب المحاسبي قبل البدء بالعمل التدقيقي، اذ ان المدقق يجب ان يكون محاسب اولاً ليتعرف على كافة تفاصيل العمل المحاسبي ليتسنى له القيام بعملية التدقيق.

١٠- شمول المدققين الداخليين بمخصصات مهنية تتناسب مع حجم ومسؤولية العمل الذي يقومون به، ولمنع تأثرهم بالمغريات التي قد يتعرضون لها اثناء عملهم.

المصادر والمراجع

المصادر:

اولاً: القوانين والوثائق الرسمية والنشرات.

1.اصدارات المعايير الدولية لممارسة اعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة، الاتحاد الدولي المحاسبي، 2008.

ثانياً: المصادر العربية

أ- الكتب:

- 1.ارينز، الفين ولوبيك، جيمس (2008) "المراجعة مدخل متكامل، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر الدسيطي ومراجعة د. احمد حامد حجاج"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. التميمي، هادي (2006) "مدخل الى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية"، الطبعة الثالثة، عمان، اردن.
3. توماس، وليم وهنكي، امرسون (2006) "المرجعة بين النظرية والتطبيق" ترجمة د. احمد حامد حجاج و د. كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 4.جمعة احمد حلمي (2009) "الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد"، دار صنعاء للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
5. دحدوح ، حسين احمد والقاضي، حسين يوسف (2009) "مراجعة الحسابات المتقدمة: الاطار النظري والاجراءات العملية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزء الاول، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

6. الذنبيات. ، علي عبد القادر (2009) "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق، شركة مطابع الارز، الطبعة الثانية، عمان، الاردن.
7. سرايا، محمد السيد (2007) "اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل"، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية، مصر.
8. سرايا، محمد السيد وشحاته، شحاته السيد راشد، محمد ابراهيم (2013)، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
9. سليمان، محمد مصطفى (2014) "الاسس العلمية والعملية لمراجعة الحاسبات"، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.
10. سواد، زاهدة عاطف (2009) "مراجعة الحسابات والتدقيق"، دار اليا لالنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
11. الصحن، عبد الفتاح محمد وسرايا، محمد السيد وعلي، عبد الوهاب نصر وشحاته، السيد شحاته (2008)، "المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
12. عبد الله، خالد امين (2007)، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان، الاردن.
13. عبد الله، خالد امين (2010)، "علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الاردن.
14. عثمان، عبد الرزاق محمد (1999)، "اصول التدقيق والرقابة الداخلية"، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، الموصل، العراق.
15. علي، عبد الوهاب نصر وشحاته، شحاته السيد (2013)، "معايير المراجعة والتاكيذ المهني"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر.
16. القباني، ثناء علي والسواح، نادر شعبان ابراهيم (2006)، "المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.
17. القصاص، خليل محمد (2014)، "الحوكمة المؤسسية واستراتيجيات التدقيق الداخلي"، غزة، فلسطين.
18. محمود، رافت سلامة وكلبونة، احمد يوسف وزريقات، عمر محمد (2011)، "علم تدقيق الحسابات العملي"، دار المسيرة للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
19. مسعد، محمد فضل والخطيب، خالد راغب (2009)، "دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر، عمان، الاردن.
20. المطارنة ، غسان فلاح (2006)، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن.

21. المطارنة، غسان فلاح (2013)، "تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، دار المسيرة للنشر، عمان، الاردن.
22. النزلي، محمد جمال (2012)، "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الاردنية"، دار الاعصار العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.
23. الوقاد، سامي محمد ووديان، لؤي محمد (2010)، "تدقيق الحسابات (1)", مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن.

ب- الرسائل والأطاريح:

1. الزيايدي، سليمة عيدان علي عبد (2015)، "التدقيق الداخلي للانشطة التشغيلية واثره في دعم التشغيل الفعال للوحدات الاقتصادية: بحث تطبيقي في مستشفى دار التمريض الخاص"، بحث مقدم كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.
2. علي، عباس يعقوب (2013) "تأثير قواعد السلوك المهني لمراقب الحسابات في الكشف عن حالات الاحتيال والخطا على وفق معيار التدقيق الدولي (٢٤٠)", رسالة ماجستير، الكلية التقنية الادارية، بغداد، العراق.
3. علي، ساجدة غفوري (2015) "دور التدقيق الداخلي في الحد من جرائم غسل الاموال: بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة"، اطروحة دكتوراه محاسبة قانونية، المعهد العربي، بغداد، العراق.
4. النونو، كمال محمد سعيد كامل (2009) "مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

ثالثا: المصادر الاجنبية

A- Books

- Adenji, A. (2004) "Auditing and investigation", lagos, value analysis publishers.
- Arens, Alvin A., Randal j. Eldar, Marks Beasley (2008) "Auditing and Assurance Services", by Pearson education, inc. New jersey, USA.
- Boyhton, W. JohnSon, R.& Kell, W. (2005) "Assurance and the integrity of financial reporting", 8th edition, john wiley & Son, Inc, New York, USA.
- Ican, (2006) "Financial Reporting and Audit Practice", Lagos, VI Publishing Ltd.
- Messier, William F. Steven M. Glover, Douglas F. Prawitt (2008) "Auditinget Assurance Services Asystematic Approach", Fifth edition, Mcgraw-Hill companies, New York, America.
- Phillps, Annw. (2009) "Iso 9001: 2008 internal Audits made Easy", by AsQ Quality press, united states of America.
- Porter, B. (1997) "Auditor's responsibilities with respect to corporate Fraud", Paul chapman publishing, London.

المواقع الالكترونية:

- (<http://www.Intosai.org>)
- (<http://www.Theiia.org>)
- (<http://www.almany.com>)
- (<http://www.business dictionary.com>)